SJPS
The Saudi Journal of Philosophical Studies

المجلة السعـودية للدراسات الفلسفية

العدد الرابع ✦ تصدر عن مؤسسة معنى الثقافية ✦ مارس 2024

عدد خاص

أعمال مؤتمر الرياض الدولي للفلسفة 2023

القيم العابرة للثقافات والتحديات الأخلاقية في العصر التواصلي

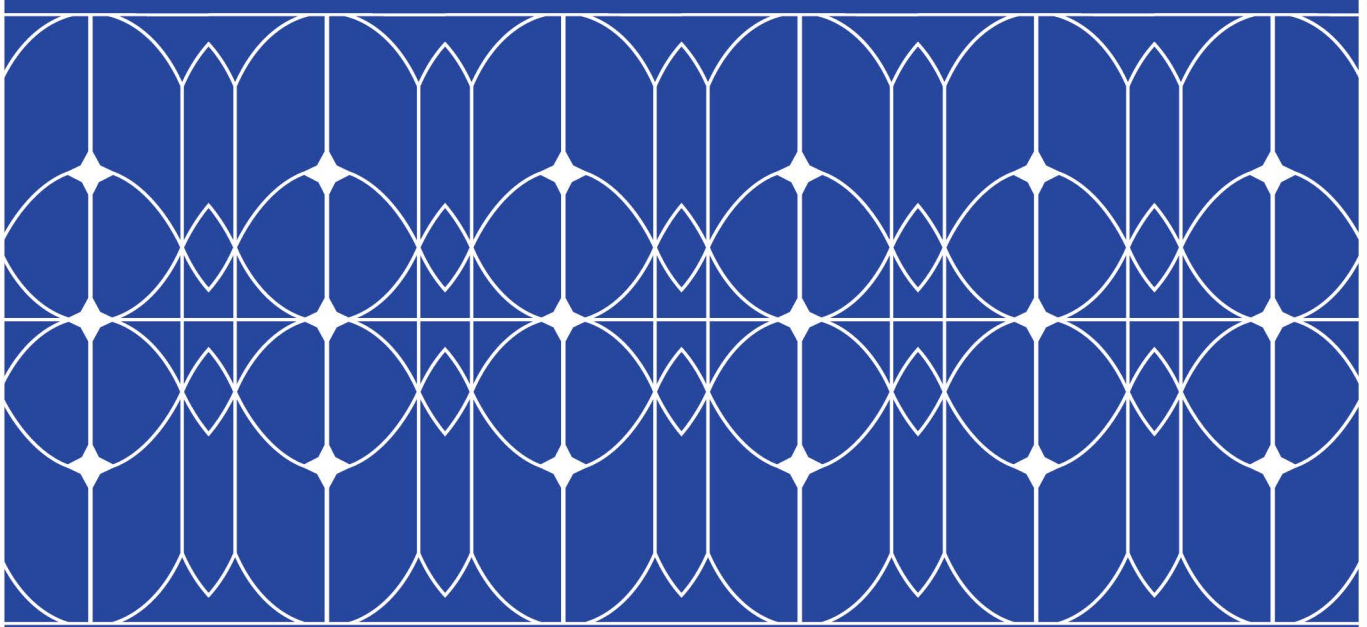

معنى
هيئة الأدب والنشر والترجمة
Literature, Publishing & Translation Commission
الرياض الدولي للفلسفة
Riyadh International Philosophy Conference

المجلة السعـودية
للدراسات الفلسـفية SJPS

علمية مُحكَّمة | تصدر عن مؤسسة معنى الثقافية

العدد الرابع | مارس 2024

ISSN: 1658-8991

عدد خاص | أعمال مؤتمر الرياض الدولي للفلسفة 2023

www.mana.net/sjps
sjps@manaa.net

SJPS
The Saudi Journal of Philosophical Studies

فريق التحرير

الإشراف العام

بدر الحمود

رئيس التحرير

د. غادة العريفي

مدير التحرير

بدر مصطفى

مشرف الترجمة

إبراهيم الكلثم

مستشارو التحرير (الأسماء مرتبة هجائيًّا)

بسام بركة (لبنان)
بيتر أدمسون (الولايات المتحدة)
بيتر سنغر (أستراليا)
سليمان بشير ديان(الولايات المتحدة)
سوزان هاك (إنجلترا)
صلاح إسماعيل (مصر)
فتحي المسكيني (تونس)
محمد شوقي الزين (الجزائر)
محمد محجوب (تونس)
نجيب الحصادي (ليبيا)

SJPS
The Saudi Journal of Philosophical Studies

أهداف المجلة وشروط النشر

في ظل حالة التراكم المعرفي الذي تشهده الساحة الثقافية على المستويين الدولي والعربي، وفي إطار حرص منصة معنى على مواكبة التطور في مجال النشر العلمي من أجل توفير نافذة رصينة للنشر الأكاديمي، تسعى نحو العالمية، دُشِّنت المجلة السعودية للدراسات الفلسفية (SJPS) لتكون أول مجلة سعودية تُخصص لنشر الأبحاث الأكاديمية في مجال الفلسفة والحقول المعرفية المتقاطعة معها، وفقًا للضوابط والمعايير الدولية.

تهدف المجلة إلى:

- السعى نحو إدراج المجلة ضمن قواعد البيانات العالمية للمجلات ذات معامل التأثير Impact Factor؛ مثل تومسونThomson وسكوبس .Scopus وذلك عبر ضوابط النشر الدقيقة والصارمة التي تتبعها المجلة والتي تماثل نظيرها في المجلات العالمية.
- السعي نحو توفير نافذة نشر مجانية للباحثين الأكاديميين مع مراعاة إخراج أعداد المجلة على أفضل نحو ممكن من حيث الشكل والمحتوى.
- تقدم المجلة عن طريق تقارير المحكمين والمحررين والهيئة الاستشارية خدمة دعم فني ومنهجي ومعلوماتي للباحثين وفق ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تطوير البحث وتحقيق تكامله العلمي والمنهجي.
- كما ستقوم المجلة بإتاحة الفرصة أمام جميع الأكاديميين لنشر بحوثهم حسب جودة محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الأيديولوجي، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- تسعى المجلة إلى مد أواصر التعاون مع الباحثيين من دول أخرى غير العربية؛ حيث تقبل نشر الأبحاث باللغتين الإنجليزية والفرنسية.
- ستسعى المجلة أيضًا إلى التعريف بأحدث المستجدات في المجال الفلسفي العالمي من خلال تغطية التظاهرات الثقافية الكبرى وأهم المؤلفات التي صدرت في الفترة الزمنية الفاصلة بين الأعداد.
- ستركز المجلة في محاورها على الأفكار التي تخدم قيم الحياة والعيش المشترك والتعددية والاختلاف، الأمر الذي يعزز من مكانة تلك القيم في المجتمع لتنعكس بصورة أو بأخرى على أفراده.
- تصدر المجلة مرتين في العام (نصف سنوية) ويخصص العدد بالكامل للدراسات المنهجية الدقيقة في مجال الفلسفة وفقًا للمواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكَّمة.

SJPS
The Saudi Journal of Philosophical Studies

شروط النشر

- أولًا: تنشر المجلة الأبحاث باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. ويقدم مع كل بحث مكتوب بالعربية ملخص باللغة الإنجليزية أو الفرنسية (حسب اللغة الثانية للباحث).
- ثانيًا: أن يكون البحث مُعدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر مسبقًا بأي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، ويقدم الباحث إقرارًا كتابيًا بذلك (مرفق النموذج).
- ثالثًا: يرفق الباحث مع البحث سيرته العلمية المختصرة باللغتين العربية والإنجليزية (أو الفرنسية).
- رابعًا: من الناحية الشكلية والمنهجية، لابد أن يستوفي هذه الشروط:

1. أن تأتي صفحة الغلاف منفصلة ومتضمنة لعنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية (أو الفرنسية)، واسم الباحث وتخصصه، والمؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها، إضافة إلى بريده الإلكتروني.
2. أن يأتي ملخص البحث في ورقة مستقلة باللغتين العربية والإنجليزية (أو الفرنسية) وألا يزيد عن 150 كلمة، ويتبع ذلك تحديد الكلمات الدالة (Keywords). ولابد أن يشتمل الملخص على الفرضية الرئيسة التي يستهدف البحث إثباتها والمنهج المستخدم في ذلك.
3. تشمل مقدمة البحث أهداف الدراسة وأهميتها والأعمال السابقة التي كتبت في الموضوع، بما في ذلك أحدث ما توصل إليه المجال المعرفي الذي تنتمي إليه الدراسة. كما تأتي خاتمة البحث في هيئة نقاط محددة تمثل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من عناصر البحث والتي تشكل في مجملها الحجج المؤيدة للفرضية.
4. لابد أن يأتي البحث متماسكًا في مجمله دون اختزال مخل أو إسهاب يمكن الاستغناء عنه. كما لابد أن توظف كافة عناصره لخدمة فرضيته الرئيسة. على أن يكون متبوعًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث في المتن. كما يلتزم الباحث بكتابة المراجع وفق الطريقة اللاتينية التي تعتمدها المجلة، إضافة إلى ضرورة التزام الباحث بجدول المواصفات الخاص بكتابة الهوامش والإحالات المرجعية الذي تتبناه المجلة.
5. يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك قائمة المراجع بين 8000 - 12000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

مواد المجلة

- تخصص المجلة قسمًا خاصًا في كل عدد لمناقشة أحد المفاهيم الفلسفية أو التعريف بنظرية فلسفية ما أو استعراض إحدى الإشكاليات الفلسفية، وذلك بطريقة الكتابة الحرة التي لا تتقيد بالمنهجية الأكاديمية (وفق الشروط السابقة)، ومع ذلك تخضع هذه المادة إلى التحكيم شأنها في ذلك شأن الأبحاث الأكاديمية.
- كما تنشر المجلة مراجعات الكتب الفلسفية التي صدرت حديثًا بأيّ لغة من اللغات الثلاث، شرط أن يكون الكتاب قد نشر في آخر ثلاث سنوات وقت إرسال المراجعة.
- أيضًا تفرد المجلة بابًا مخصصًا لاستعراض أهم الإصدارات الحديثة في مجال النشر الفلسفي والصادرة عن أهم دور النشر العالمية، كما سُتقدم تحليلًا إحصائيًا للاهتمامات المختلفة لدور النشر .

التحكيم

- يخضع كل بحث إلى تحكيم سري كامل دون الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بهوية مُقدمه. وتسند عملية التحكيم إلى اثنين من الأكاديميين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث ولغته، ومن المعتمدين في

قائمة المُحكِّمين الخاصة بالمنصة. وفي حال تباين تقارير المُحكِّمين، يحال البحث إلى مُحكِّم ثالث للبت في أمره وترجيح قبوله أو رفضه. وتلتزم المجلة بموافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون من 30 إلى 60 يومًا من تاريخ استلام البحث.

المكافآت والحقوق الفكرية

- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن االدراسات الأكاديمية؛ مثلما هو معمول به في الدوريات العلمية العالمية. كما لا تتقاضى المجلة أيّ رسوم مقابل النشر فيها. وتقتصر المكافآت على المواد الخاصة بعروض الكتب وأهم الإصدارات والمناقشة (البنود رقم 5 و6 و7 من شروط النشر).
- تملك منصة معنى حقوق الملكية الفكرية للمواد المنشورة داخل المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها بأي طريقة، وبأي لغة، من دون إذن المنصة.

الإطار الفلسفي لمفهوم المدينة العادلة في سياق العولمة والتعددية الثقافية

وليد بن سعد الزامل

جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

ملخص

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على الآراء الفلسفية والمفاهيم النظرية للمدينة العادلة في سياق العولمة والتعددية الثقافية. يسعى البحث لاقتراح إطار لمفهوم المدينة العادلة يتوافق مع ثنائية العولمة والتعددية الثقافية وفي ظل مشكلة بحثية لا تغيب عن ذهن الباحث الحصيف وتتمثل في سيطرة فلسفة التخطيط الراديكالية أو تلك القائمة على النهج البصري والمادي للمدن والتي تترجم الأفكار التقليدية للمخططين التكنوقراط نحو الميل للاستثمار الاقتصادي على حساب التنمية الاجتماعية والأصالة وثقافة المدينة. اعتمدت هذه الورقة على المنهج النظري والاستقرائي من خلال تحليل مجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت المفاهيم المتعددة للمدينة العادلة والآراء الفلسفية الكلاسيكية والمعاصرة. توصلت الورقة البحثية إلى سبعة عناصر جوهرية للمدن العادلة وهي: التنوع العمراني، والمجتمع المتكافل، والاقتصاد العادل، والاستدامة، والحوكمة العادلة، والمشاركة، والإنصاف. تعمل هذه العناصر الجوهرية ضمن مرتكزات تشريعية، وتنظيمية، وتنفيذية هي بمثابة الممكنات التي توفر الحاضنة الحضرية الملائمة للعناصر الجوهرية للمدينة العادلة.

الكلمات المفتاحية: المدينة العادلة، التعددية الثقافية، الفلسفة، العولمة، المجتمع، الاستدامة

1. مقدمة

وضع الفلاسفة تصورات عديدة في إطار بناء رؤية شمولية لمدينة عادلة تحقق أرقى مستويات القيم الإنسانية والثقافية وتعزز مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع. بُنيت هذه الأفكار اعتماداً على فرضية مفادها أن تطوير الكيانات المادية يقود إلى بناء مجتمع عادل. لقد حاولت هذه النماذج أن تُقلل من الصراعات الاجتماعية الناتجة من التعددية الثقافية أو التباين في أنماط المعيشة. ومع ذلك، فإن البنية المادية لم تكن وحدها كافية لتعكس القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية؛ بل تأثرت المدن في معظم الأحوال بالعامل الاقتصادي كمحرك أحادي يقود التنمية. في فترة الثورة الصناعية، تأثر النسيج العمراني بالأنشطة الصناعية التي تداخلت مع المناطق السكنية مما أثر سلباً على البيئة والصحة العامة وقاد في نهاية المطاف إلى التباين في التوزيع المكاني لفرص العمل والإسكان، ثم التمييز العنصري. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت المدن الأوربية والأمريكية عمليات شاملة للتجديد العمراني حيث هُدمت المناطق الفقيرة Slums لتحل محلها الأنشطة الاقتصادية الكبرى ذات الطبيعة الاستثمارية وتم إجلاء مجموعات واسعة من السكان خارج المدينة ليعيشوا في مناطق عشوائية Squatter Areas أو مشاريع سكنية غير ملائمة.

اليوم، في عصر العولمة والتحول نحو المدن العالمية، تزداد الهجرة إلى بعض المدن الكبرى نتيجة تمتعها بخدمات وبنية تحتية ومنظومة اتصالات عالية قادرة على جذب

مجتمعات متباينة الثقافات. وينشأ الصراع الاجتماعي نتيجة تباين الفرص المعيشية ليقسم مُجتمع المدينة لطبقات ينجح بعضها في التفاعل مع اقتصاد المدينة الذي يستجيب لتحولات عصر العولمة، في حين تفشل بعض الفئات لتعاني من ظاهرة «التهميش الاجتماعي» لكونها غير قادرة على الانصهار مع متطلبات العولمة الثقافية. من ناحية أخرى، تواجه المدن تحديات الحفاظ على الثقافة والهوية المحلية وحقوق المجتمع نتيجة الاتجاه نحو تغليب العوائد الاقتصادي والاستثمار المادي على حساب القيم الثقافية والاجتماعية والبيئية. إن فجوة التمييز العنصري والطبقية الاجتماعية بين السكان تتسع في بعض المدن العالمية. لقد أصبحت المدينة جزء من منظومة عالمية تؤثر وتتأثر بالأنساق الاجتماعية متعددة الثقافات وتلاشت العلاقة المكانية للنشاط الاقتصادي؛ وأصبح مجتمع المدينة يعاني من التنافسية والصراع الاجتماعي لا سيما في ظل غياب تشريعات عمرانية تواكب هذه التحولات. إن تحسين المجتمعات المحرومة محور هام في التخطيط والسياسات العمرانية. ومع ذلك، أدى الانتصار الأيديولوجي لليبرالية الجديدة إلى تخصيص الموارد المكانية والسياسية والاقتصادية والمالية لصالح النمو الاقتصادي على حساب الفوائد الاجتماعية الأوسع (Fainstein S., 2010).

وتأسيساً لذلك، فإن صياغة مفهوم واضح للمدينة العادلة The just city يحمل في طياته أبعاد معقدة؛ فالمدينة ليست مجرد بناء فيزيقي يعيش فيه السكان ويوفر الخدمات والبنية التحتية؛ بل إنها مسرح اجتماعي يتسم بالتطور والمرونة والاستدامة ويتفاعل فيه السكان من جميع الأطياف بما فيهم الأقليات أو الفئات المستضعفة. المدينة تتصف بالتعقيد الاجتماعي لكونها تضم مجاميع ذات أطياف وثقافات متعددة يتشاركون في تطوير أساليب المعيشة ضمن نطاق الأنظمة والقوانين المدنية. يعتمد تطور المدينة وارتقاءها في السلم الحضري العالمي على استغلال الموارد الكامنة وتبادل الخبرات لسكانها لتحقيق التنمية الشاملة. إن الحفاظ على التوازن في إدارة المصالح بين السكان والموارد أمر هام لضمان استمرار تفاعل الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والمنافسة الدينامية التي تتكيف بشكل مرن ضمن إطار «المدينة العادلة». لذلك، ترتبط فلسفة مفهوم «المدينة العادلة» بالنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية التي تتواكب مع التطور التقني للمجتمع. يشجع مفهوم «المدينة العادلة» المخططين وصانعي السياسات على تبني نهج مختلف للتنمية الحضرية يؤكد على العدالة والرفاهية المادية بشكل يتماشى مع التنوع والمشاركة الاجتماعية وصولاً إلى تعزيز جودة الحياة الحضرية QOUL في سياق الاقتصاد العالمي.

تعتمد الورقة البحثية على المنهج النظري من خلال التحليل المتعمق للدراسات السابقة والمفاهيم النظرية حول «المدينة العادلة» وتستجيب مع التحدي الذي يواجه المدن في عصر العولمة والتحولات الاقتصادية مع ما تطرحه من مشكلة بحثية لا تغيب عن ذهنية الباحث الحصيف وتتمثل في ثنائية التنمية العمرانية والعدالة الاجتماعية. وتحاول الورقة البحثية الإجابة على تساؤل بحثي يتمثل في ماهية المدينة العادلة وأبعادها؟ لذلك، تهدف الورقة البحثية إلى تطوير إطار فلسفي واضح لمفهوم المدينة العادلة في سياق العولمة والتعددية الثقافية وبشكل يحقق التنمية المستدامة ويحافظ في الوقت ذاته على الهوية والثقافة المحلية.

1.1 إشكالية البحث

أخذت أفكار التخطيط العمراني للمدن تميل إلى مفاهيم راديكالية لـ Ebenezer Howard في القرن التاسع عشر لمحاولة بناء نموذج للمدن المثالية. وتبع ذلك العديد من الأفكار التقليدية للمخططين التكنوقراط في الولايات المتحدة وأروبا والذين اعتمدوا في معظم الأحوال على نهج التخطيط الفني والقائم على أساس تقسيم الأرض وتوزيع الخدمات والأنشطة الاقتصادية. اختلفت أفكار المدن في توجهها نحو الديمقراطية، وفي محتواها، وفي نتائجها التوزيعية حيث كان هدفهم المشترك هو تحقيق الكفاءة من خلال فرض الأفكار والمُثل وفقاً لرؤيتهم (Scott, 1998). لذلك، تكمن إشكالية البحث في ثنائية التنمية والعدالة لفلسفة تخطيط قائمة على فرض آراء المخططين على المجتمع من خلال تطوير نماذج لمدن مثالية أو Good City لم تعد اليوم نهجاً مناسباً وجاءت النقد على النهج البصري أو المادي من مختلف الأطياف الأيديولوجية.

2.1 الأهداف

يهدف البحث إلى تطوير إطار فلسفي لمفهوم المدينة العادلة ضمن إطار العولمة والتعددية الثقافية وبشكل يحقق التنمية المستدامة ويحافظ في الوقت ذاته على الهوية والثقافة المحلية.

3.1 أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يؤطر لمفهوم المدن العادلة والمبادئ الجوهرية التي تستند عليها المدن العادلة. إن نتائج هذا البحث سوف تساعد صانعي السياسات العمرانية في المدن على تحسين الجانب الإجرائي في تخطيط المدن بشكل

يستجيب لمتطلبات كافة فئات المجتمع وخاصة الفئات المستضعفة وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الهوية والثقافة المحلية.

2. الإطار النظري

أصبح التخطيط العمراني للمدن يؤكد على مبدأ الاستدامة الحضرية، وتحسين أساليب المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أطياف المجتمع. وعلى الرغم من تطور مسار التخطيط العمراني نحو الفكر الشمولي؛ إلا أن بعض الباحثين يرونه إما غير عادل تماماً أو يميل للمثالية ليبدو غير قابل للتنفيذ (Altshuler & Luberoff, 2003). ظهرت هذه الانتقادات جلياً في كتابات Jacobs 1961 في كتاب « The Death and Life of Great American Cities» و (2002) Hall في كتاب «Cities of tomorrow» حيث جهود التخطيط العمراني تسير باتجاه تدمير النسيج الحضري مقابل بناء المشاريع الاستثمارية دون وجود مشاركة فعلية للمجتمع. وفي عصر العولمة والتعددية الثقافية أصبح مفهوم المدن أكبر من كونها الحيز الجغرافي الذي تحكمه القوانين المدنية؛ بل هي بمثابة المسرح الاجتماعي الذي يتفاعل به كافة الشرائح الاجتماعية والثقافية والمجموعات العرقية والدينية. لذلك، هناك حاجة إلى وضع إطار لمفهوم المدينة العادلة يتماشى مع احتياجات كافة الفئات الاجتماعية بما فيها الأقليات والفئات المستضعفة.

1.2 المنظور الفلسفي للمدينة العادلة

يقضي الفلاسفة على عكس المُخططين، وقتهم في تطوير وتفصيل الأفكار المتعلقة بالعدالة، لكن نادراً ما يتم عكس هذه التصورات على مستوى المدن. إن المناقشات الكلاسيكية حول العدالة وبناء المقاربة بينها وبين المناقشات العصرية أمر هام لا سيما في فهم الأبعاد متعدد الأوجه للمدينة العادلة، والتي يمكن أن تمتد إلى تقييم السياسة الحضرية وقضايا بالمساواة والديمقراطية والاختلاف.

تناول أفلاطون العدالة، باعتبارها «فضيلة إنسانية» تجعل الفرد متسقاً مع نفسه وصالحاً؛ ومن الناحية الاجتماعية، فالعدالة هي الوعي الاجتماعي الذي يجعل المجتمع متناغماً وصالحاً داخلياً. وفقا لأفلاطون، العدالة هي صفة الروح، التي بموجبها يضع الناس فيها رغباتهم غير العقلانية جانباً، وبالتالي يكيفون أنفسهم للقيام بوظيفة واحدة لتحقيق المصلحة العامة (Bhandari, 1998). رأى أفلاطون أن العدالة يمكن أن تكون وسيلة لعلاج المجتمع من الإفراط في الفردانية التي قسمت مجتمع أثينا إلى فقراء وأغنياء وتلاشى الاهتمام بالصالح العام. بمعنى آخر، التركيز على تنمية المجتمع كهدف استراتيجي. أما الفيلسوف Glaucon فقد وصف التطور التاريخي للمجتمع في سياق العدالة؛ فالمجتمع بلا قانون يفعل ما يريد وهو ما يعني أن تستمتع القلة بالثروات رغم معاناة الأغلبية. لذلك، فإن تطور المجتمعات وصولاً لصياغة قانون أو حكومة عادلة قيدت الأنانية الطبيعية لدى الإنسان. وفي المقابل، يختلف أفلاطون مع هذا التفسير من كون العدالة ليست شيء خارجي يتم الاتفاق عليه بقوى خارجية؛ بل إنها تعبر عن الطبيعية الإنسانية. وقد وضع أفلاطون نظريته للعدالة بناء على ثلاثة عناصر في الفرد وهي العقل، والروح، والشهية حيث يكون الإنسان عادلاً عندما يؤدي كل جزء وظائفه دون التدخل في وظائف العناصر الأخرى. بعبارة أخرى، يجب على العقل والروح أن يتحكما في الشهوات التي من المحتمل أن تنمو على الملذات الجسدية. ولا ينبغي السماح لهذه الشهوات بالسيطرة على الروح أو العقل، وعندما يكون العقل وحده هو الذي يحكم بينهم، تتحقق العدالة داخل الفرد. أما على مستوى المجتمع فهناك ثلاث عناصر لفهم العدالة وهي: طبقة الفلاسفة أو الطبقة الحاكمة التي تمثل العقل؛ وطبقة المنتجين، أو فئة المدافعين عن البلاد هي ممثلة الروح؛ وطبقة الشعب وهم المزارعين والحرفيين والتي تمثل غريزة الشهية لدى المجتمع وهم في أدنى درجات السلم.

لقد توصل أفلاطون إلى تطوير نظرية العدالة من خلال فهم الترابط بين عناصر العدالة في الفرد والمجتمع فالعدالة يجب أن تكون في الفرد والمجتمع على السواء. فعلى المستوى الفردي، العدالة هي «فضيلة إنسانية»؛ أما على مستوى المجتمع فالعدالة هي «وعي اجتماعي». وبالتالي فإن العدالة هي نوع من التخصص أي القيام بالواجبات دون تدخل في واجبات المستوى الآخر. ونستنتج مما تقدم أن المدينة العادلة عند أفلاطون هي «المنظومة المكونة من الأفراد والمجتمع كلاً كاملاً يعملون بشكل متناغم، حيث لا يعمل كل فرد من أجل نفسه بل من أجل المصلحة العامة».

وفي العصر الحديث، أكد الفلاسفة على مفاهيم المصلحة العامة في ضوء العدالة الاجتماعية ومراعاه حقوق الفئات المحرومة من المجتمع بحيث يكون حق الوصول إلى الموارد في المدينة متاح للجميع. يؤكد Rawls في نظريته حول «العدالة الاجتماعية» على مبدأ الحياد دون الميل لتحقيق مصالح فئة على حساب الأخرى، حيث أن كل شخص لديه نفس الحريات الأساسية، والتي لا يمكن حرمانه منها أبداً. ويرى أن المجتمع العادل يجب أن يتغلب على إشكالية عدم المساواة ولا سيما

في الوظائف والأعمال والوصول للموارد كحق مفتوح للجميع. ويمكن أن يحدث ذلك إذا تم توظيف سياسات عادلة ترسخ مفهوم تكافؤ الفرص العادل والقضاء على التمييز ويتضمن ذلك توفير الفرص المتكافئة في التعليم والتدريب والصحة. وعلى ذلك، يدعو إلى دعم الفئات المستضعفة أو المحرومة من حيث توفير الحقوق والامتيازات لهم وهو ما أعطى نظريته في العدالة الاجتماعية طابعاً ليبرالياً (Constitutional Rights Foundation, 2007). وقد وضع راولز مبادئ العدالة في ثلاث مستويات بداية من الحريات ثم المساواة في الفرص وأخيراً مبدأ الاختلاف ودعم الفئات الأقل حظاً.

2.2 المنظور المعاصر للمدينة العادلة

يعتبر Mumford (1937) من أكثر المنظرين الذين تناولوا مفهوم المدينة في سياقاتها المتعددة. وهو يعتقد في كتابه « What is a City» أن المدينة ليست مجرد إنشاءات مادية، ولكنها أيضاً «مؤسسة اجتماعية» يتفاعل فيها الناس وفقاً للنظام الاقتصادي. سكان المدينة بمثابة «الممثلين في المسرح» لأنهم يتأثرون بنتائج المدينة من خلال الأنشطة والعلاقات الاجتماعية داخل المدينة. لذلك، فإن تحقيق العدالة تأتي في سياق التنوع الاجتماعي والتعددية التي تتسم بها المدن وهو أمر لا مناص منه لتحقيق التنمية.

أكدت Fainstein (2010) على المفاهيم النظرية حول العدالة والتي طورها الفلاسفة المعاصرون لمعالجة الإشكالات الحضرية التي تواجه المخططون وصانعي السياسات العمرانية، وتجادل بأنه على الرغم من العقبات الهيكلية، يمكن تحقيق إصلاح اجتماعي ذي معنى على المستوى المحلي يقود إلى «المدن العادلة». لقد أشارت Fainstein (2005) إلى أن التخطيط العمراني يحمل بعد مادي ومزيج من الاستعمالات والأنشطة والتجمعات العمرانية التي يعيش فيها مجتمعات متنوعة تمارس حقها في المدينة. أحياناً يساهم التخطيط المادي في خلق مشهد حضري يكرس الفصل العنصري وعدم العدالة مثل بناء مشاريع الطرق السريعة دون توفير بدائل تتلاءم مع الفقراء؛ أو مشاريع أسكان منعزلة ومخصصة لذوي الدخل المحدود. وتطرح تساؤل لا يغيب عن ذهن الباحث الحصيف حول العلاقة بين المنظور العمراني والاجتماعي للمدينة العادلة من منطق مدى أن تنتج البيئات العمرانية التنوع الاجتماعي؟ وهل هناك علاقة بين التنوع والابتكار الاقتصادي؟ وهل يساهم التنوع الاجتماعي بالضرورة في تحقيق العدالة؟ وفقاً لذلك، فإن تحديد التنوع في البنية المادية يفترض إلا يكون هدف رئيس في تخطيط المدن وبدلاً من ذلك لابد أن تحشد الجهود في سياق يؤكد على نموذج «المدينة العادلة»، استناداً إلى مفهوم « Nussbaum's concept» للقدرات والاعتراف بالمقايضات الحتمية بين العدالة والتنوع والنمو والاستدامة.

عرفت Fainstein (2006) المدينة العادلة بأنها الحيز المكاني الذي يوفر الديمقراطية والمساواة والتنوع والنمو والاستدامة. ومع ذلك، فإن هذه القيم تنطوي على إشكالية فالأغلبية غير الليبرالية يمكنها أن تقود الديمقراطية. بعبارة أخرى، يمكن للأغلبية - غير الليبرالية - أن تجعل الديمقراطية غير مبالية بحقوق الأقليات الاجتماعية. والتنوع يمكن أن يؤدي إلى الصراع الاجتماعي؛ والنمو يجعل عملية إعادة التوزيع أقل أو يفيد أولئك الذين يملكون القدر الأعظم من الثروات. وقد تؤدي الاستدامة إلى تقليص النمو وبالتالي إنتاج البطالة والتضحية بالاستهلاك المرغوب. وتؤكد Fainstein (2006) أنها لم تسع إلى تبرير اختيار هذه القيم، بل افترضت ببساطة الموافقة عليها. ولكن معايير القيمة المناسبة للتنمية الحضرية تتطلب تحليلاً واسع النطاق. لذلك، توسعت Fainstein (2010) في البحث بناء على أعمال John Rawls, Martha Nussbaum, Iris Marion Young, Nancy Fraser وعملت على تطوير منهج «المدينة العادلة» مبني على ثلاث مبادئ رئيسة وهي: عدالة الحقوق أو الإنصاف Equity، والتنوع Diversity، والمشاركة Participation. تُميز Fainstein (2010) في كتاب «The Just City» بوضوح بين مصطلحي «الإنصاف» Equity و«المساواة» Equality، من خلال شرح مفهوم الإنصاف الذي يؤكد على توزيع المنافع المادية وغير المادية مستمدة من السياسة العامة التي لا تحابي الفئات الذين هم بالفعل أفضل حالا في المجتمع. الإنصاف لا يتطلب أن يُعامل كل فرد في المجتمع مثل الآخر بنفس الطريقة كماً ونوعاً لاسيما في سياق المدن الرأسمالية. إن الإنصاف Equity يعني أن تستوعب السياسات الحضرية حقوق الجميع بعدالة Fairness، إنه نطاق واسع القيمة أكثر من المساواة Equality.

3. تطبيق منهج المدينة العادلة

طُبقت Fainstein (2010) مبادئ المدن العادلة التي سبق الإشارة لها من خلال دراسات حالة مدينة نيويورك، ولندن، وأمستردام حيث تم تقييم برامج الإسكان والتنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم أن التحول الهيكلي لا يمكن تحقيقه على مستوى البلديات، فإن تغيير الخطاب حول السياسات الحضرية من التركيز على القدرة التنافسية إلى الخطاب حول العدالة من الممكن أن يحسن نوعية الحياة

لسكان المناطق الحضرية. وفقاً لذلك، تم صياغة مجموعة من المقاييس التي يجب على المخططين وصانعي السياسات مراعاتها عند تطوير السياسات الحضرية لضمان أكبر قدر من العدالة في المدن (Fainstein S. , 2010).

1.3 نيويورك

أولاً، أكدت خطة مدينة نيويورك على التنوع، وتدعو إلى الاستخدام المختلط من حيث تطوير أنماط مختلفة تستجيب للتنوع الاجتماعي وتتكيف مع الظروف الاقتصادية. وشجعت الخطة على خلق أحياء سكنية تدعوا للإدماج الاجتماعي سواء في الدخل أو العرق مع استمرار تنظيم الإيجار ووجود مساكن عامة لإسكان ذوي الدخل المنخفض. لقد تضاءل الفصل العنصري بين السود والبيض نوعاً ما خلال العقود الثلاث الماضية، كما تؤكد الخطة على ضرورة بناء أحياء سكنية مدمجة (مختلطة) عرقياً، وتقليل تركز النسيج الاجتماعي المتجانس. وتشجع خطة المدينة على الإسكان المختلط من خلال الحوافز وببناء مساكن ميسرة مدعومة من ميزانية المدينة. كما أن استمرار تدفق المهاجرين يعني أن جزء كبير من المدينة سيصبح أكثر تنوعًا عرقيًا. ثانياً، فيما يتعلق بالمساواة، تؤكد الخطة على التنمية في جميع الأحياء السكنية، وإنشاء مساكن ميسرة Affordable housing وتطوير حدائق تتداخل مع الأحياء الفقيرة. ومع ذلك، تستخدم مبالغ ضخمة لبناء مشاريع كبرى وتقدم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين وهو ما يزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء حيث أن التطوير العقاري لا يرتبط ببرامج أو مبادرات تخدم التعليم أو التدريب المهني أو الخدمات الاجتماعية. وتشهد المدينة تفاوت في مستويات الدخل حيث الطبقة الوسطى تتقلص. ثالثاً، مشاركة المجتمع في تطوير الخطة الاستراتيجية غير متكافئة؛ كما أن مشاريع المدينة الكبرى شبه معزولة عن الرقابة العامة. (Khosroshahi, 2015). وعلى الرغم أن ميثاق نيويورك يفوض المجالس المجتمعية لتقديم المشورة وخاصة في مشاريع إعادة التطوير؛ إلا أن مدخلات المجتمع ليست مُلزمه لشركات التطوير العقاري وجلسات الاجتماع غالباً ما تكون شكلية. وتشير(2010) Fainstein إلى مشروع سوق برونكس الذي تحول من تجار الجملة المملوك محلياً إلى مركز تسوق للبيع بالتجزئة مملوك للمدينة حيث وافق المجتمع على هذا الإجراء مما يؤكد أن طريقة مداولة هذا الإجراء لم تعزز مبدأ المساواة.

2.3 لندن

نشرت خطة لندن في عام 2004 وحصلت على موافقة البرلمان وكانت تؤكد على توجيه النمو الحضري وبناء المساكن لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة. أولاً، فيما يتعلق بالمساواة أشارت الخطة إلى أهمية توفير المساكن بأسعار معقولة وتعزيز السياسات المتعلقة بالتعليم، والصحة، والسلامة، وتنمية المجتمع وهو جانب إيجابي. كما تناولت الخطة تطوير بوابة التايمز Thames Gateway وهي منطقة تشمل أفقر الأحياء في لندن وتضمن مجموعة متنوعة من الاستعمالات التجارية والصناعية. ووفقاً لـ Fainstein (2010) فإن اهتمام الخطة بتطوير المناطق المحرومة يمكن تفسيره بطريقتين إما كمحاوله للارتقاء بأساليب المعيشة وتوفير فرص عمل وسكن أفضل للمجتمعات الفقيرة؛ أو كوسيلة لتحويل التنمية عن المناطق الغنية التي تحيط بوسط لندن والتي يعاديها السكان. تحتوي الخطة على التزام أقوى بكثير تجاه المساواة من خطة نيويورك. تتفاوض السلطات المحلية مع المطورين من أجل تحقيق مكاسب في التخطيط تنعكس على المجتمع لتخفيف من الآثار السلبية للتنمية بما في ذلك توفير البرامج الاجتماعية والسكن بأسعار معقولة. التخطيط المكاني للندن يفوق بكثير نظيره في نيويورك حيث تواجه كلا المدينتين قضايا فقر الأقليات، والبطالة، وارتفاع أسعار المسكان. ومع ذلك أظهرت مدينة لندن التزام أكبر لمعالجة هذه القضايا الحضرية حيث تشجع التنمية الاقتصادية القائمة على التوسع في قطاعات الخدمات والنقل والبنية التحتية. ويحصل الأشخاص ذوي الدخل المنخفض على مزايا الوصول إلى النقل العام ولكنها باهضه الثمن. ثانياً، تحتوي لندن على شرائح اجتماعية مختلفة من المهاجرين ولكن لا يوجد انقسام بين السود والبيض كما في نيويورك. ثالثاً، مشاركة المجتمع، تؤكد الخطة أنه تم التشاور على نطاق واسع مع المجتمع المحلي والسلطات والشركات الخاصة. ومع ذلك، تعتمد الخطة بشكل كبير على المطورين والشركات التجارية التي يمكنها تجاوز المجتمع بسهولة من خلال رفض الاستثمار في الخدمات الاجتماعية. أحيانا يعمد القطاع الخاص على جذب السكان المحليين للموافقة من خلال وعود بتوفير المرافق الترفيهية والتدريب وقد لا يحصل المشاركون في المجتمع على هذه الوعود (Khosroshahi, 2015).

3.3 أمستردام

ترى Fainstein (2010) أن أمستردام توفر أكبر قدر من المساواة والتنوع والمشاركة. أولاً، فيما يتعلق بالمساواة تعد أمستردام مثال على كيفية قيام مدينة رأسمالية بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مثل الصحة، والسكن والسلامة والحرية الفردية والاستدامة والنقل. تتمتع المدينة بمستوى أعلى في المساواة حيث تتوفر مرافق عامة، ووسائل

نقل ممتازة ورخيصة، وخدمات اجتماعية واسعة النطاق. كما تمتلك البلدية الأرض والمطورون يمتلكون حق الإيجار لممتلكاتهم وبالتالي يستفيد المجتمع مع مخزون الأراضي. ركز تخطيط المدينة على توفير السكن ومعالجة الاحتياج السكني من خلال برنامج صارم لمراقبة الإيجارات وتوفير قدر كبير من المساكن بأسعار معقولة. استقبلت المدينة مجموعات واسعة من المهاجرين ولا يزال غالبية سكان المدينة يعيشون في السكن الاجتماعي ومجموعة أخرى تتمتع بمراقبة الإيجار في المساكن المستأجرة الخاصة. ثانيا، فيما يتعلق بالتنوع نجحت المدينة في إدماج المهاجرين من خلال تحسين الأداء التعليمي والمشاركة في سوق العمل فالإدماج لا يقتضي التوزيع المكاني للمهاجرين. هناك تنوع في أغلب الأحياء السكنية والأماكن العامة. ثالثا، هناك تشجيع على المشاركة من خلال نظام لامركزي حيث تسيطر المقاطعات على مسؤوليات التخطيط وتقسيم المناطق والخدمات العامة والثقافية والأنشطة. ويتم حكم هذه المناطق من قبل أعضاء المجالس المنتخبة (Khosroshahi, 2015).

4. المنهج البحثي

اعتمدت هذه الورقة على المنهج النظري والاستقرائي من خلال تحليل مجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت المفاهيم المتعددة للمدينة العادلة. وقد ركزت المرحلة الأولى على مراجعة الأطر النظرية وتحليل المفاهيم المتباينة للمدن العادلة. جُمعت البيانات النظرية استناداً الى عدة مصادر تناولت مفاهيم المدن العادلة مثل كتابات Susan Fainstein حول «المدن العادلة» و Peter Hall حول كتاب «Cities of Tomorrow» أو «مدن الغد» و كتابات Jane Jacobs حول «موت وحياة المدن الأمريكية» «The Death and Life of Great American Cities». كما تم ربط هذه المفاهيم العمرانية بالآراء الفلسفية التي تناولت العدالة كآراء Johann Goethe، وJohn Rawls، ومراجعة كتابات أفلاطون حول «المدينة الفاضلة». وفي المرحلة الثانية تم تحليل المؤثرات المتعلقة بالمدينة العادلة كالتعددية الاجتماعية، والثقافة المحلية، والبعد الاقتصادي؛ ثم استنباط أبرز المبادئ الجوهرية في المدن العادلة وذلك من خلال تحليل نتائج دراسات العدالة في المدن والآراء الفلسفية. وفي المرحلة الثالثة، واستناداً إلى المقاربة بين الآراء الحضرية والفلسفية تم تحديد سبعة عناصر جوهرية للمدن العادلة وهي: التنوع العمراني، والمجتمع المتكافل، والاقتصاد العادل، والاستدامة، والحوكمة العادلة، والمشاركة، والإنصاف، ثم صياغتها ضمن إطار شمولي فلسفي لمفهوم المدينة العادلة يتماشى مع عصر العولمة والتعددية الثقافية.

5. تحليل حالات التهميش الاجتماعي في المدن

ترتبط العدالة في المدن بمدى وجود تشريعات عمرانية تحافظ على حقوق كافة الفئات التي تعيش في المدينة. وفي ظل التنوع الاجتماعي والتباين في الدخل واتجاه المدينة نحو تطوير المشاريع العمرانية تعاني بعض الفئات الاجتماعية من عدم القدرة على مواكبة هذه التحولات اقتصادياً واجتماعياً. نتيجة لذلك، تهاجر بعض الأقليات أو أصحاب الدخول المنخفضة من المدينة أو تعمل على تكوين مجتمعات عمرانية هامشية كالعشوائيات والأحياء الفقيرة.

1.5 سوق برونكس الطرفي The Bronx Terminal Market

حالة سوق برونكس الطرفي تتناول العدالة في مشاريع إعادة التطوير الحضري، والعلاقات العرقية والإثنية. يتناول المشروع قضية إخلاء تجار المواد الغذائية بالجملة في سوق Bronx Terminal Market، والذين أجبروا على المغادرة حتى يمكن تسليم موقع السوق إلى شركة تطوير استثمارية. السوق افتتح في عشرينيات القرن العشرين، وتم تجديده وإعادة افتتاحه في عام 1935. عهدت المدينة السوق إلى شركة خاصة تقوم بجمع الإيجارات وإدارة السوق. ومع ذلك، أدى إهمال المحلات التجارية إلى التداعي العمراني، وتدهور البنية التحتية وضعف الخدمات المساندة. أما التجار الذين استمروا حتى النهاية فقد عانوا من فشل إدارة السوق وخاصة صيانة الممتلكات. لذلك، تبقى 23 تاجر جملة من أصل 100 تاجر حتى عام 2005.

لقد وضعت الشركة خطة لبناء مشروع Gateway Center على طراز حديث بمساحة مليون قدم مربع في موقع السوق. يشتمل المشروع على فندق، ومتجر تجزئة كبير، ومجموعة من المتاجر داخل مبنى واحد. نتيجة لذلك، وضعت الخطة هدم مباني السوق القديم، على الرغم من إدراج بعضها في السجل الوطني للأماكن التاريخية. اعتمد جزء من تمويل المشروع على الإعانات الحكومية للمدينة والولاية، وكان لا بد من الموافقة على الخطط من قبل المسؤولين الحكوميين المنتخبين محلياً، وكان الموقع يتطلب إعادة تقسيمه للاستخدام بالتجزئة. لقد بدأت فكرة المشروع من منطق مساهمته الاقتصادية للمدينة وليس من التحسينات الفيزيقية التي سيساهم بها للمنطقة. ادعت الشركة المطورة للمشروع أن السكان الفقراء يتطلعون إلى فرصة التسوق في المتاجر ذات التخفيضات الكبيرة. ولكن لم يحدث أي تنازلات ذات معنى على الإطلاق بين جمعية التجار ومسؤولي المدينة. ولم يواجه العرض المتوهج الذي قدمته الشركات ذات الصلة للفوائد المفترضة للمشروع أي ممانعة جدية من قبل أي مسؤول عام. وعلى

الرغم من أن رئيس منطقة Bronx وأعضاء مجلس المجتمع وأعضاء المجلس أعربوا عن تعاطفهم مع محنة التجار، الذين تحملوا عقوداً من سوء المعاملة، إلا أن مشاعرهم لم تدفعهم للوقوف في طريق المشروع الجديد (Fainstein, 2005).

إن إجراءات تطوير السوق تؤكد على الأولوية المعطاة للتنمية الاقتصادية من قبل مسؤولي المدينة استناداً إلى المبررات النفعية المزعومة والقائلة بأن القرار يجب أن يستند إلى الصالح العام للمدينة. لقد حارب تجار السوق تهجيرهم أمام المحاكم وأمام مختلف منتديات المدينة، بما في ذلك مجلس المجتمع المحلي، ولجنة تخطيط المدينة، ومجلس المدينة. ومع ذلك، افتقر التجار إلى النفوذ السياسي الكافي للتأثير على هؤلاء المسؤولين إما في الرغبة في دمجهم في مشروع Gateway Center أو لتزويدهم بموقع مناسب للانتقال. بشكل عام، قبل المسؤولون المنطق القائل بأن المركز التجاري الجديد يمثل التحديث والتكيف العمراني مع اقتصاد يخدم المجتمع. لقد تم اتباع الإجراءات القانونية، على النحو الذي حددته الأحكام القضائية، وتم تنفيذ الصفقة بموافقة مجلس المجتمع، ولجنة تخطيط المدينة، ومجلس المدينة. ومع ذلك، كان الأمر بالكامل مسألة صنع قرار محلي، دون أي مشاركة من جانب الولاية أو الحكومة الفيدرالية. وتجادل Fainstein (2005) بأن القوى الهيكلية قيدت عملية صنع القرار، ولكن كان من الممكن البت في هذه القضايا بشكل مختلف، وكان من الممكن توزيع الفوائد بشكل أكثر إنصافاً. لقد عادت فوائد المشروع إلى مطور عقاري وسلسلة متاجر استثمارية مملوكة على المستوى الوطني. كان هناك تمييز ضد الشركات الصغيرة المملوكة بشكل مستقل والتي تتمركز في نطاق مجموعات الأقليات العرقية. بعبارة أخرى، تم إجراء تخطيط وتطوير المشروع بطريقة تهدف إلى مساعدة فريق المطورين وأصحاب رؤوس الأموال بدلاً من السكان المحليين (Fainstein, 2005).

2.5 التجديد العمراني لمدينة نيويورك

بعد الحرب العالمية الثانية وعودة المحاربين القدامى والمهاجرين من أوروبا، تم تطوير مدينة نيويورك بناءً على أفكار Robert Moses. وطرح Moses أفكاراً حول إعادة تطوير بنية النقل في المدينة وحل قضايا الإسكان والتجديد الحضري وإزالة العشوائيات. منهجه اعتمد على استغلال التقنيات الحديثة في ذلك العصر التي عبر عنها بالمباني الشاهقة والجسور والطرق. ورأى Moses أن استخدام التكنولوجيا الحديثة يمنح فرص أكثر لخطة عمرانية ناجحة. كان منهجه تجسيداً لرؤية أوائل القرن العشرين التي تؤكد على مبدأ التطوير العمراني واستبدال الهياكل العمرانية القديمة بأخرى حديثة حتى لو اقتضى ذلك تدمير المعالم وتهجير الأقليات. بعبارة أخرى، أكد Moses على مبدأ التخطيط من أعلى الهرم إلى أسفله دون مشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع لتحسين المدخلات وهو المنهج الاستبدادي في التخطيط. ركزت سياسات Moses التي طبقت في مدينة نيويورك بعد الحرب العالمية الثانية، على الإسكان، وتجديد الأحياء الفقيرة، وإعادة تخطيط البنية التحتية للمواصلات. وكانت السياسات منحازة لأفكار تخدم الجانب الاقتصادي على حساب الجانب الإنساني، وأدت فكرة تجديد العشوائيات إلى إزالة العديد من الأحياء وتهجير الفقراء. ولم تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار ذوي الدخل المنخفض الذين ليس لديهم القدرة على تحمل تكاليف السكن. بالإضافة إلى ذلك، لم توفر السياسة بدائل للسكن الاقتصادي. وكما هو موضح من الشكل أدناه ساهمت سياسة التوسع في إنشاء الطرق الحرة في المزيد من الازدحام المروري، وتعزيز هيمنة السيارة كوسيلة نقل رئيسة بدلا من الحافلات والقطارات والمشي. إن منهج Moses هو مثال واضح يتجلى فيه التحيز لجانب الاقتصادي وليس للتنمية الاجتماعية أو دعم الفئات المستضعفة أو الأقليات (Edwards & Orr, 2005). وفي المقابل، أكدت Jane (1992) Jacobs في كتاب «The Death and Life of Great American Cities» على أهمية التخطيط التشاركي ودمج المجتمع في صناعة القرار وأن مستقبل المدن يعتمد على الحفاظ على هوية المدن واستغلال التنوع الاجتماعي وتوظيفه بالشكل الأمثل. كما أشارت إلى انه «من المحبط للغاية أن نبذل قصارى جهدنا لجعل المدينة أكثر صالحة للسكن ثم نعلم أن المدينة تفكر في مخططات لجعلها غير صالحة للسكن». كان كتاب Jacobs يمثل رداً على منهجية Moses وشكل النزاع بينهما مساحة لاستيعاب التخطيط المفاهيم المتباينة في التخطيط العمراني بعيدا عن الإطار المادي للمدينة (Reed, 2016).

رسم تخطيطي عام 1959 لطريق مانهاتن السريع المقترح، وهو طريق سريع مكون من 10 حارات والذي تطلب هدم 416 مبنى. المصدر: (Reed, 2016).

لقد كانت المشاريع الضخمة للتجديد الحضري، بقيادة Robert Moses في نيويورك، مثالًا صارخاً لسيطرة البعد الاقتصادي على مسار التخطيط العمراني دون وجود مستهدفات تؤكد على التنمية الاجتماعية. في تلك الفترة، أصبحت قوى السوق مهيمنة على إجراءات التخطيط العمراني وانتشر هذا المفهوم في كثير من مدن العالم من خلال التركيز على الاستثمار الاقتصادي على حساب الجانب الاجتماعي والثقافي. لقد ساهمت حركات التجديد الحضري في عام 1950 في تعزيز الفصل العنصري للفقراء، والميل إلى المادية، وفقدان الرصيد التاريخي. إن حركات التجديد الحضري واسعة النطاق في تلك الفترة قادت إلى تطوير البيئة الفيزيقية من منطلقات اقتصادية تصب في نهاية المطاف لخدمة أصحاب رؤوس الأموال على حساب الجوانب الاجتماعية وحقوق الأقليات. شجعت هذه الأفكار العديد من المطورين والمستثمرين على المضي قدما في مشاريع ذات أهداف استثمارية دون إدراك شمولي لعواقب هذا التطوير على مجتمع المدينة والفئات المستضعفة. ساهمت التحولات الاقتصادية والرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في ازدهار الصناعة العقارية، واتجه العديد من المستثمرين نحو الاستثمار العقاري، وإعادة تطوير المناطق الحضرية بهدف تعظيم المردود الاقتصادي. وكان من نتائج ذلك أن تم إجلاء العديد من الفقراء المقيمين في مدينة نيويورك. وفقد كثير من سكان المدينة وظائفهم ومساكنهم ومصادر رزقهم دون توفير وسيلة مواصلات رخيصة. كما هاجر العديد منهم خارج المدينة بحثاً عن مساكن تتلاءم مع حدود القدرة الاقتصادية.

ونستنتج مما تقدم أن سياسة Moses في تجديد مدينة نيويورك لم تتكيف مع الأطر الأخلاقية في التخطيط العمراني ومفاهيم المدينة العادلة لعدة أسباب يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. ركزت سياسة التجديد الحضري لمدينة نيويورك على البعد الاقتصادي دون إدراك شمولي لأبعاد الاستدامة في التخطيط والتي تشمل الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. اتجه التطوير الحضري نحو البناء المادي والمشاريع الاستثمارية مع استبعاد البدائل التي تتلاءم مع ذوي الدخل المنخفض. لذلك، لم توفر السياسة أي بدائل للنقل كالحافلات والدراجات أو تخلق بيئة مناسبة للمشاة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى هجرة فقراء المدينة لعدم قدرتهم على الحصول على سكن رخيص ومواصلات مناسبة.
2. اهتمت سياسات التجديد الحضري لمدينة نيويورك كثيراً بالجانب الاقتصادي على حساب التنمية المجتمعية، حيث هدمت الأحياء الفقيرة واستبدلت بمشاريع اقتصادية تخدم ذوي الدخل المرتفع. ولم تساهم سياسة التجديد الحضري لمدينة نيويورك في تمكين الفقراء وذوي الدخل المحدود أو تخلق لهم فرص اقتصادية تتكيف مع قدراتهم.
3. سياسات التجديد الحضري لمدينة نيويورك لم تضع إطار واضح لمشاركة فاعلة للمجتمع المحلي حيث مثلت هذه السياسات نموذج التخطيط من الأعلى إلى أسفل دون وجود مدخلات قادرة على صناعة قرار عمراني يحقق مبدأ العدالة ويراعي حقوق كافة فئات المجتمع.

3.5 توزيع الأقليات في المدن

التخطيط الحضري ينبغي ألا يعزز مبدأ الفصل العنصري بين الأغنياء والفقراء، سواء من خلال تقسيم الأراضي، أو توزيع الموارد، أو توجيه التنمية. يجب أن تتمتع جميع طبقات المجتمع بنفس الفرص المتساوية في الوصول إلى الموارد والوظائف والمعيشة. يشير التهميش الاجتماعي إلى عدم المساواة، والتوزيع غير العادل للموارد، وضعف المشاركة الاجتماعية. ويشمل ذلك، عدم وجود أنظمة رعاية اجتماعية أو تعليمية للفقراء وعدم وجود برامج إسكان لذوي الدخل المنخفض. تشعر الفئات الاجتماعية بالتهميش الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على المشاركة السياسية، والبطالة، واستخدام المرافق والخدمات العامة أو الخاصة. الممارسات الإقصائية في المدن تحدث عندما يتم الربط بين المجموعات ذوي الدخل المنخفض والبيئات المتدهورة عمرانياً حيث يتركز الفقراء في أمكان متداعية أو قريبة من استعمالات غير مرغوبة كالمصانع.

ناقش الفيلسوف Engels (1845) مشكلة مجتمع المدينة وسيطرة الفئات الاجتماعية على الموارد الاقتصادية، وكان كتابه « The Condition of the Working Class in England» من أشهر الكتب في وصفه للطبقة العاملة الناشئة في أوروبا الصناعية. لقد ذكر أن المشاريع الرأسمالية لا تنعكس بالضرورة على جميع أفراد المجتمع. غالباً ما يحصل ملاك الأراضي على فوائد عديدة من نمو المدينة وانتعاشها الاقتصادي. تعيش الطبقة العاملة أو الكادحة تحت خط الفقر. ووصف المناطق السكنية التي تعيش فيها الأسر العاملة الفقيرة في إنجلترا بكونها غير صالحة للسكن. تعاني هذه المناطق السكنية من زيادة الكثافات، وضيق الشوارع،

وتهالك المباني، وانتشار ملوثات المصانع. تنتشر الجريمة والدعارة والممارسات غير القانونية في هذه المناطق. وفي كثير من الحالات يتكدس أكثر من ستة أفراد في سرير واحد مع مساحات قليله من الإضاءة والتهوية. وفي المقابل، يعيش الأغنياء في البيوت الكبيرة، والشوارع الفسيحة، والحدائق، والمرافق المتكاملة. لقد استولى الأغنياء على وسائل العيش والإنتاج؛ بل أصبحوا يسيطرون على الطبقة العاملة. الأغنياء يملكون القوة الاقتصادية على حساب الفقراء، وكل هذا خلق نوعاً من الطبقات الاجتماعية بين السكان وهو ما لا يتوافق مع التخصيص الأمثل للموارد والعدالة في التخطيط (Engels, 1845).

تناول Henri Lefebvre إنتاج الفضاء في ظل النظام الرأسمالي من كون هذا الفضاء يؤثر على الأقليات المحرومة أو المستضعفة في المدن. إن فكرة الأرض والإنتاج أو ما يسمى "التطوير العقاري» وجميع الممارسات المتعلقة بها كبناء المساكن والمضاربة العقارية، هي وسيلة للحصول على الثروة بمعزل عن الإنتاج الصناعي الحقيقي الذي أشار له ماركس في نظريته (Gottdiener, 2008) . وبالمثل يطبق هذا الاستثمار في استهلاك الفضاء النوعي في مجال السياحة كاستثمار المناطق الطبيعية أو البحرية. وهذا يدفعنا إلى التفكير في تحويل الأرض من قيم سلعية إلى قيم طبيعية كالهواء والماء من خلال تطوير السياسات العمرانية لمنع احتكار الأراضي بحيث تصبح الأرض متاحة للجميع وغير قابلة للمتاجرة. يجب أن يأخذ التخطيط العمراني بعين الاعتبار الفروق في الدخل بين السكان، بحيث لا يكون سوق العقارات هو المحرك الرئيس الذي يتحكم في توزيع السكان داخل المدن (Murie & Musterd, 2002). وللحد من الشعور بالتهميش الاجتماعي يجب معالجة كل سبب من أسباب التهميش، من خلال توفير الرعاية الصحية، وإعادة توزيع الدخل، وإعانات الإسكان أو إعانات الإيجار الفردي، وإعانات الشيخوخة والمرض، وتحسين السياسات الاقتصادية وسوق العمل وإعادة هيكلة الإسكان والإقامة بطريقة تمنع الأحياء منخفضة الإيجار من أن تصبح مناطق تركز للفقراء (Murie & Musterd, 2002).

6. المبادئ الجوهرية للمدن العادلة

تناول عالم الاجتماع (1957) Tonnies مسألة الانقسام الاجتماعي في سياق فهم العلاقات والعدالة في المدن، وبين أن المجتمع ينقسم إلى المجتمع البسيط Gemeinschaft، أو مجتمع معقد Gesellschaft. وتعتبر مصلحة المجتمع هي الأساس، الذي يتحكم في العلاقات الاجتماعية بين الناس، بمعنى أن الأفراد يشاركون في تحديد المصلحة العامة. المجتمع البسيط يمثل غالباً القرية أو الجماعات الدينية حيث تتشارك هذه المجتمعات في العادات أو العقائد الدينية أو اللغة أو العرق. في المجتمع البسيط يقل التميز العنصري بالأفراد متماثلون في الخصائص وولائهم للجماعة. توزيع الثروة في المجتمع البسيط يكون على الجميع كما هو الحال في المجتمع الزراعي. وفي المقابل، المجتمع المعقد يعكس التنوع والتباين الاجتماعي ولا يتمتع أفراده بالولاء للجماعة بل للقانون المدني. تتراكم الثروة لدى القلة وتبرز قضية العدالة مع التنوع الاجتماعي الذي تتسم به المدن الكبرى (Tonnies, 1957). ومع ذلك، يعد التنوع الاجتماعي سمه من سمات المدن العادلة لأن أفراد المجتمع المعقد ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة، واديان وقوميات جاءوا للعمل في مدينة يحكمها إطار حضري للجميع.

أما عالم الاجتماع (1950) Simmel فأشار إلى أن فكرة التنوع الثقافي والأيديولوجي أساسي في المدن ولكنها قد تخلق عقبات في سياق تحقيق العدالة؛ لأن الجميع يبحث عن المصلحة الذاتية. ومع ذلك، فإن سكان المناطق الريفية بالرغم من عدم التباين الاجتماعي فإن لديهم إشكالية اتباع العادات والتقاليد حتى على حساب المصلحة العامة. وأكد على ألا تتعارض المصلحة الفردية مع مصالح المجتمع بمعنى حق الفرد في السعي إلى تطوير الذات ولكن ليس على حساب الأهداف العامة للمجتمع. في حين يؤكد عالم الاجتماع (1958) Weber أن الاقتصاد العادل عنصر جوهري، فالمدينة ليست مجرد تراكمات سكانية، بل هي علاقات وتفاعلات بين أفراد المجتمع يحكمها نظام اقتصادي.

لقد أشار (2005) Park إلى مبدأ المجتمع المتكافل كوسيلة للعدالة. إن مجتمع المدن يشمل تباين في الأيديولوجيات والأنثروبولوجيا الثقافية، والخلفيات السياسية، والسمات الاقتصادية والتي تشكل أساس التطور المؤسسي للمدن. لذلك تعتمد المدينة على تبادل الخبرات بين الأفراد لتحقيق التنمية والإنتاج. إن المجتمعات البسيطة كالقرى غير قابلة للتطور كما المدن لأنهم ليسوا على درجة من التعقيد والتنوع. لذلك تبرز قضية العدالة في المدن المعقدة والتي تحتوي على أنماط اجتماعية متباينة أكثر من القرى أو المجتمعات البسيطة. ويرى (2005) Park) أن المدن العادلة هي تلك التي تحافظ على التوازن في تبادل المصالح وفقا لمبدأ «Web of life» وتؤكد التنافس الديناميكي والتعايش في آن واحد. أما (1997) Hall) فيؤكد اختلاف معايير القياس في سياق المدن العادلة، فمدن العالم اليوم يتم تنظيمها وفقاً لتسلسل هرمي يعتمد على الوظيفة، وليس الحجم. لذلك، هناك مدن يمكنها

جذب المراكز الاقتصادية ومراكز القوى السياسية ومراكز الفنون والثقافة والتجارة الدولية والمراكز التعليمية. وبعد ظهور العولمة وتحول الاقتصاد من إنتاج السلع إلى معالجة المعلومات تلاشى الارتباط المكاني للنشاط الاقتصادي "التشتت المكاني للإنتاج". ويرى أن المدن التي تتمتع باتصالات قوية، وبنية تحتية عالية الجودة، وأنظمة مواصلات خاصة المطارات الدولية، والمراكز الثقافية، أصبحت مؤهلة لأن تكون قادرة على المنافسة «المدن العالمية». ولكن العدالة الاجتماعية يمكن أن تظهر نتيجة التباين في المهارات في مجتمع المدينة والمنافسة العالمية.

يشير Healey (2002) إلى مفهوم الحوكمة العادلة وعملية صنع الإستراتيجية المكانية داخل الدولة ومنظور القطاع العام الذي يسعى لتحقيق المصلحة العامة وهو منظور مختلف عن القطاع الخاص. إن الحكومة تحصل على سلطتها من خلال انتخاب الأحزاب السياسية وتمثيل فئات المجتمع المدني وهو مايعرف بالمشاركة الشعبية في صنع القرار. لذلك، فإن القطاع العام ممثل بالبلدية أو مجلس المدينة يستجيب لمشاكل المواطنين واحتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية وبما يحقق أهداف العملية التنموية. ومع ذلك، تتنوع احتياجات المجتمع تبعاً للتنوع الطائفي والثقافي والاقتصادي والأيديولوجي الذي تتسم به المدينة مما يضيف المزيد من التحديات في سياق تحقيق مبدأ المدن العادلة. وإلى جانب ذلك، تسعى الحكومة إلى محاربة الفساد، والتحيز العرقي، والمصالح الشخصية، وهي تواجه تحديات تؤثر على نظام الإدارة مثل مجموعات الضغط، وأصحاب المصلحة، والعوامل الاقتصادية التي قد تتعارض مع احتياجات المجتمع. إن دور الليبرالية الحديثة هام في صياغة مفاهيم جديدة للعدالة تقلل من الدور التقليدي للحكم الحضري وتعزز مبدأ العمل الجماعي وهذا يمكن أن يتحقق خلال إنشاء وكالات غير حكومية، لتشجيع المجموعات التطوعية، والإدارة الذاتية للمجتمع (Healey, 2002).

يرى Zukin (2002) أن منظور العدالة في المدن يتأثر بالتحولات الاقتصادية والرأسمالية على المدن، فمثلا تأثر الكثير من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية بأزمة «أزمة الائتمان». وكان ازدهار الصناعة العقارية، واتجاه الكثير من المستثمرين نحو الاستثمار العقاري، وتشجيع البلديات على التطوير العقاري، من أهم العوامل التي ساهمت في إعادة تطوير المناطق الحضرية. وفي المقابل، ساهمت التحولات الاقتصادية التي شهدتها المدن الأمريكية في انتقال الفقراء المقيمين من وسط المدينة وإزالة الأحياء الفقيرة واستبدالها بالمراكز التجارية وناطحات السحاب والمكاتب الفاخرة. هذا المنظور يميل إلى الجانب الاقتصادي على حساب الجانب الاجتماعي والمصلحة العامة وحقوق الفقراء ولم تكن هذه الصور النمطية منتشرة على نطاق واسع في المدن الأمريكية فحسب، بل أيضًا في العديد من مدن العالم مثل شنغهاي وبومباي ولندن (Zukin, 2002). إن بناء المراكز التجارية في وسط المدينة على حساب تطهير الأحياء الفقيرة أو مراكز المدن القديمة لا يؤدي فقط إلى تدمير البنية المادية القائمة، بل تدمير الهياكل الاجتماعية والتاريخية والثقافية للمدينة. نتيجة لذلك، فقد العديد من السكان الذين كانوا يعيشون في تلك المناطق وظائفهم أو سبل عيشهم بسبب انتقالهم إلى أماكن في أطراف المدن دون توفر وسائل النقل أو بنية اقتصادية تتكيف مع مهاراتهم. لقد فقدت المدن مبدأ العدالة والأصالة والروح والنشاط الثقافي مقابل هيمنه الاستثمار والاقتصاد وأصبحت أولويات صناعة القرار في المدن هي «صناعة الأسواق»، بدلاً العدالة وتنمية المجتمع. لذلك، لا ينبغي أن يمنع ذلك مخططي المدن من تطوير مبادئ تشريعية قادرة على دعم الأصالة والجمالية والهوية الاجتماعية والتنوع في أنماط التخطيط في إطار من العدالة لكافة شرائح المجتمع (Zukin, 2002).

ويتناول Crawford (2002) مبدأ العدالة في الفضاءات العامة في المدن ودعم النموذج الليبرالي الذي يؤكد على وحدة الوطن، والمساواة، والديمقراطية، وحرية التعبير، والمصلحة العامة. الفضاء هو البيئة التي يعيش فيها الإنسان في حياته اليومية وهو صورة بصرية للمدينة. لذلك، فإن تنظيم هذا الفضاء بشكل يتوافق مع احتياجات المجتمع يوفر صورة إيجابية للإدراك البصري للمدينة العادلة. يشمل هذا التنظيم توفير فرص عادلة ترفع من اقتصاديات السكان بما فيها حق البيع المنظم للباعة الجائلين، والبيع على الرصيف، وإنتاج الأطعمة من المنزل. أما Moller (2002) فيؤكد على أن المدن العادلة يجب تكون قادرة على استيعاب الأقليات في إطار المجتمع المدني. إن الاستيعاب الاجتماعي للأقليات لا يكون من خلال دمجها أو محاولها صهرها في ثقافة واحدة أو مذهب ديني واحد، أو عرقية مهيمنة. العلمانية في فرنسا قامت بمحاولة دمج الجماعات الصغيرة ضمن الثقافة الفرنسية تحقيقا لمبدأ الديموقراطية والحفاظ على الهوية الوطنية وأصدرت بذلك قوانين صارمة تمنع جميع مظاهر الدين في المدارس أو الجامعات. حاولت فرنسا الحفاظ على الهوية الثقافية من خلال منع أي مظاهر للثقافات الدينية أو العرقيات الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا المنع يتعارض

تماماً مع مبدأ «المدينة العادلة» أو «الدولة العلمانية» التي تسمح بالتعددية وتستوعب الجميع وتعطي فرصاً متساوية للأقليات. وفي المقابل، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الثقافة المحلية واستبدلتها بالثقافات العابرة للقارات. ولذلك لا توجد قوانين تحظر الطقوس الدينية والحرية الثقافية ما دامت جزءا من سقف القوانين العامة (Moller, 2002). وعليه فإن جدلية «المدينة العادلة» تواجه تحدي في سياق التخلي أو المرونة في الثقافة المحلية على حساب المبادئ التي تسعى إلى تحقيقها، مثل العدالة والمساواة والحرية.

يصف Parker (2004) المدينة باعتبارها المكان الذي يحتوي على العديد من الثقافات والأيديولوجيات فهي «مركز الحضارة»؛ ويظهر الصراع الطبقي بشكل واضح في المدينة لأنها مركز النشاط وتجمع السكان من مختلف القرى والمناطق الأخرى جاءوا للعمل والاستقرار. في سياق «المدن العادلة» تظهر إشكالات عديدة نتيجة التنوع الاجتماعي منها قضايا المساواة بين الجنسين أو ما يعرف بـ«الجغرافيا الجنسية للمدينة». تكون هذه المساواة في جميع مناحي الحياة بما فيها الوظائف بحيث تتحقق للمرأة حق العمل بعيداً عن سيطرة الآخرين.

7. الإطار الفلسفي لمفهوم المدينة العادلة

يبين الشكل أدناه الإطار الفلسفي المقترح للمدينة العادلة ويأخذ في عين الاعتبار المستويات الثلاث بدأ من المستوى التشريعي، فالمستوى التنظيمي، ثم المستوى التنفيذي. ويؤكد الإطار الفلسفي على العناصر الجوهرية السبعة للمدينة العادلة والتي تم استنباطها من المراجعات النظرية وهي: التنوع العمراني، والمجتمع المتكافل، والاقتصاد العادل، والاستدامة، والحوكمة العادلة، والمشاركة، والإنصاف. يقدم المستوى التشريعي تصور شمولي حول المرتكزات التي تستند عليها عناصر المدينة العادلة لكي تعمل بكفاءة بما فيها الإستراتيجية الوطنية والإقليمية والمحلية التي تراعي التباين المكاني والتوزيع الأمثل للسكان والموارد.

تؤكد هذه التشريعات العمرانية على مبدأ الاستدامة وحق الأجيال القادمة من الموارد دون تعطيل أو استنزاف، وتضع اللوائح الكفيلة لتعزيز المشاركة الحقيقية والفاعلة في صناعة القرار. أما المستوى التنظيمي فيمثل جانب الإدارة الحضرية التي تتسم باللامركزية، والتكاملية بين الوكالات الحكومية، والحوكمة، وتطوير مؤشرات القياس. يؤكد المستوى التنظيمي على ضمان حقوق الفئات المستضعفة حيث يضع كافة اللوائح والاعتبارات التخطيطية التي تأخذ فين الاعتبار التباين المكاني ومستويات الضعف الاجتماعي. في حين يضع المستوى التنفيذي الخطة الحضرية موضع التنفيذ عن طريق النموذج التواصلي مع أصحاب المصلحة بعيداً عن منهج اللجان التقليدية أو السلطوية -من أعلى الهرم إلى أسفل- مع قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية؛ ويؤكد على ربطها بإطار زمني على أن يتم أخذ المدخلات الاجتماعية في مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقييم وصولاً إلى منتج عمرانية يتكيف مع احتياجات كافة الشرائح الاجتماعية.

وأخيرا يبين الجدول رقم (1) مخرجات المدن العادلة وفقاً للمبادئ الجوهرية التي تم استنباطها وأسس نظام التخطيط والتنمية العمرانية. تقدم هذه المخرجات تصوراً حول نتائج تطبيق المبادئ الجوهرية للمدن العادلة على السياق الحضري. إن التنوع العمراني يقود إلى بيئة عمرانية ذات تنافسية عالية تستغل الموارد المتاحة وتتمتع بالقدرة على جذب كافة الشرائح الاجتماعية التي تتنافس وتتعايش في آن واحد ضمن إطار اقتصادي عادل تنعكس استثماراته على المجتمع من خلال تطوير مستدام للبنية التحتية والخدمات والمرافق العامة. تعزز المدينة العادلة انتماء الفرد للبيئة الحضرية والهوية والقيم التاريخية والثقافية من خلال دعم الإدارة اللامركزية وتعزيز المشاركة في صناعة القرار وتطوير التشريعات التي تؤكد على مبدأ الإنصاف في الحقوق العادلة للفئات المستضعفة.

جدول رقم (1) مخرجات المدن العادلة

مبادئ المدن العادلة	مخرجات المدن العادلة
التنوع العمراني Urban diversity	- تنافسية عالية وقدرة على جذب المجتمعات نتيجة توفر البنية التحتية والاتصالات العالية ومراكز الفنون والثقافة والتجارة الدولية والمراكز التعليمية. - أنماط إسكان متعددة لتلبية كافة الفئات الاقتصادية. - التنوع في استعمالات الأراضي وأنظمة النقل. - الأصالة، والهوية المحلية، والقيم التاريخية والثقافية في المدينة. - وصول عادل للخدمات والمرافق في المدينة للجميع. - تنظيم الفضاءات العامة لدعم حق المشاركة للجميع.

مجتمع متكافل Social solidarity	- جمعيات غير ربحية وقطاع تطوعي مؤثر. - إطار واضح للمصلحة العامة يلتزم به كافة أفراد المجتمع. - مجتمع متباين ومعقد اجتماعياً لتحقيق التنمية. - مجتمع قادر على التعايش في ظل اختلاف المذاهب والأديان. - مجتمع متعدد عرقياً وثقافياً مع الحفاظ على الهوية الوطنية. - قوانين تضمن التنافس الديناميكي والتعايش في آن واحد.
اقتصاد عادل Fair economy	- نظام اقتصادي غير متحيز. - استثمار ينعكس على المجتمع دون هيمنة أصحاب النفوذ على الموارد. - عوائد اقتصادية للمشاريع تخدم المجتمع والفئات المستضعفة. - اقتصاد يدعم التنمية الاجتماعية دون تراكم للثروة.
الاستدامة Sustainability	- توازن في التنمية بين العناصر العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية. - وصول عادل للموارد للجيل الحالي وللأجيال القادمة. - استهلاك عادل الموارد دون هدر أو استنزاف أو تعطيل. - تنمية دون إضرار بالبيئة أو الانبعاثات الكربونية الضارة أو التلوث.
حوكمة عادلة Fair governance	- رقابة ذاتية ومؤشرات أداء يمكن قياسها على مستوى المدن. - إدارة حضرية مرنة لا مركزية. - نظام لمحاربة الفساد، والتحيز العرقي، والمصالح الشخصية.
المشاركة Participation	- تخطيط مرن يدعم المشاركة في صناعة القرار. - وكالات غير حكومية تشجع العمل والإدارة الذاتية للمجتمع. - مجتمع قادر على المشاركة في صناعة السياسات العمرانية. - مجالس بلدية منتخبة على مستوى الأحياء السكنية تضطلع بمسؤوليات تطوير وصيانة البيئة العمرانية وخاضعة لنظام حوكمة.
الإنصاف Equity	- تشريعات تؤكد الإنصاف بين الجنسين في الوظائف بدون سيطرة جنس على آخر. - الإنصاف في الحقوق العادلة للفئات المستضعفة.

المصدر: الباحث استنادا إلى: (Park,) ،(Simmel, 1950) ،(Tonnies, 1957) ،(Fainstein 2005) ، (Hall P. , 1997) ،(Zukin, 2002) ،(Moller, 2002) .(S. , The Just City, 2010

8. الخاتمة

تناولت الورقة البحثية الإطار الفلسفي لمفهوم المدينة العادلة في سياق العولمة والتعددية الثقافية استنادا الى التحليل المتعمق للآراء الفلسفية والأدبيات المعاصرة. توصلت الورقة إلى سبعة عناصر جوهرية للمدن العادلة وهي: التنوع العمراني، والمجتمع المتكافل، والاقتصاد العادل، والاستدامة، والحوكمة العادلة، والمشاركة، والإنصاف. تعمل هذه العناصر الجوهرية ضمن مرتكزات تشريعية، وتنظيمية، وتنفيذية هي بمثابة الممكنات التي توفر الحاضنة الحضرية الملائمة للعناصر الجوهرية للمدينة العادلة. إن التحدي الهيكلي للمدن المعاصرة اليوم يتمثل في توجيه التنمية العمرانية نحو الجانب الاقتصادي المحض على حساب التنمية الاجتماعية. لذلك، تؤكد الورقة البحثية على أهمية تطوير التشريعات العمرانية لمواجهة هذه التحديات ودعم الهوية الاجتماعية والأصالة؛ وفي نفس الوقت تعزيز القدرة على استيعاب كافة شرائح المجتمع في إطار يحقق العدالة والمساواة للجميع. لقد أشارت نتائج الورقة البحثية إلى أن الحداثة العمرانية لا تدمير النسيج الاجتماعي والبنية الاقتصادية للمجتمعات محدودة الدخل؛ بل خلق بيئة عمرانية تشجع التنوع وتستجيب للتحولات الاقتصادية العالمية وتحافظ على الهوية المحلية. ويتطلب ذلك التوجيه الأمثل للسياسات الحضرية من خلال أنظمة قياس التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإطار حوكمة عادل مقترن بمدخلات مجتمعية مستنيرة.

المراجع

1. Altshuler, A., & Luberoff, D. (2003). Mega-projects. Washington, DC: Brookings Institution.

2. Bhandari, D. (1998). Plato's Concept Of Justice: An Analysis. Boston, Massachusetts: Twentieth World Congress of Philosophy 10-15 August 1998.

3. Constitutional Rights Foundation. (2007). BRIA 23 3 c Justice as Fairness: John Rawls and His Theory of Justice. Volume 23, No. 3. Retrieved from https://www.crf-usa.org/bill-of-rights-in-action/bria-23-3-c-justice-as-fairness-john-rawls-and-his-theory-of-justice

4. Crawford, M. (2002). Blurring the Boundaries public space and private life. In S. Fainstein, & S. Campbell, Readings in Urban Theory (pp. 341-351). Massachusetts: Blackwell Publishers.

5. Edwards, A. R., & Orr, D. W. (2005). The Sustainability Revolution: Portrait of a Paradigm Shift Paperback. Philadelphia: New Society Publishers.

6. Engels, F. (1845). The Great Towns. Retrieved Jan 22, 2012, from in Condition of the Working Class in England: http://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/condition-working-class/ch04.htm

7. Fainstein, S. (2006). Program in Urban Planning Graduate School of Architecture, Planning and Preservation Columbia University. Conference on Searching for the Just City, GSAPP. Columbia University.

8. Fainstein, S. (2010). The Just City. Cornell University Press. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/10.7591/j.ctt7zhwt

9. Fainstein, S. S. (2005). Cities and Diversity: Should We Want It? Can We Plan For It? Urban Affairs Review, 41(1), 3–19.

10. Gottdiener, M. (2008, 2 11). A Marx for Our Time: Henri Lefèbvre and The Production of Space in An Architektur – Produktion und Gebrauch gebauter Umwelt. Retrieved February 19, 2012, from An Architektu: http://www.anarchitektur.com/aa01_lefebvre/aa01_gottdiener_dt.html

11. Hall, P. (1997, February). Megacities, world cities and global cities. Retrieved February 24, 2012, from The First Megacities Lecture: http://www.megacities.nl/lecture_1/lecture.html

12. Hall, P. G. (2002). Cities of tomorrow. Oxford: Blackwell.

13. Healey, P. (2002). Urban 'Regions' and Their Governance. In S. Fainstein, & S. Campbell, Readings in Urban Theory (pp. 90-109). Massachusetts: Blackwell Publishers.

14. Jacobs, J. (1992). The Death and Life of Great American Cities. Vintage Books.

15. Khosroshahi, A. (2015). THE JUST CITY: A CRITICAL DISCUSSION ON SUSAN FAINSTEIN'S FORMULATION. Milan: Polytechnic University of Milan.

16. Moller, S. (2002). Is Multiculturalism Bad for Women. In S. Fainstein, & S. Campbell, Readings in Urban Theory (pp. 161-165). Massachusetts: Blackwell Publishers.

17. Mumford, L. (1937). What is a city? Architectural Record. Retrieved from The Michigan StateUniversity Press, pp.223-231: http://media.pfeiffer.edu/lridener/courses/GEMEIN.HTML

18. Murie, A., & Musterd, S. (2002). Social Exclusion and Opportunity Structures in Eurpean Cities and Neighbourhoods. In S. Fainstein, & S. Campbell, Readings in Urban Theory (pp. 181-206). Massachusetts: Blackwell Publishers.

19. Park, R. (2005). Human Ecology. In J. L. Mele, The Urban Sociology Reader (pp. 1-15). New York: Routledge.

20. Parker, S. (2004). From Pillar to Post: Culture, representation and difference in the urban world. In J. L. Mele, Urban Theory and the Urban Experience: Encountering the City. New York: Routledge.

21. Reed, B. (2016). Story of cities #32: Jane Jacobs v Robert Moses, battle of New York's urban titans. Retrieved 9 30, 2023, from https://www.theguardian.com/cities/2016/apr/28/story-cities-32-new-york-jane-jacobs-robert-moses

22. Scott, J. (1998). Seeing like a State. New Haven, CT: Yale University Press.

23. Simmel, G. (1950). The Metropolis and Mental Life. New York: Free Press, pp. 409-424.

24. Tonnies, F. (1957). Community and Society: Gemeinschaft und Gesellschaft. Retrieved from The Michigan StateUniversity Press, pp.223-231: http://media.pfeiffer.edu/lridener/courses/GEMEIN.HTML

25. Weber, M. (1958). The Nature of Cities. New York: Free Press.

26. Zukin, S. (2002). Changing Landscapes of power opulence and the urge for Authenticity. In S. Fainstein, & S. Campbell, Readings in Urban Theory (pp. 291-302). Massachusetts: Blackwell Publishers.

SJPS

The Saudi Journal of Philosophical Studies

The Saudi Journal of Philosophical Studies

Issue #4 ✦ Published by Mana Platform ✦ March 2024

Special Issue | Proceedings of Riyadh International Philosophy Conference 2023

Trans-Cultural Values and the Ethical Challenges in the Communicative Age

ISSN 1658-8991

معنى

هيئة الأدب والنشر والترجمة
Literature, Publishing & Translation Commission

الرياض للفلسفة
Riyadh International Philosophy Conference